



التكامل الاقتصادي العربي (1982-2013)

ندوة تحرير التجارة الخارجية وأنظمة الدفاع التجاري في الدول العربية
تونس، الجمهورية التونسية
17-18 يونيو 2013



أولاً: المسارات الزمنية لتحرير التجارة البينية العربية



المسار الزمني الاول 1981-1996

المرجعية

مؤتمر القمة العربية الاقتصادية في عمان
(1981)

الغاية

تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية لتحقيق أهداف قومية تتمثل في تحقيق المصالح الاقتصادية العليا للدول العربية.

النتائج

- لم تحقق الدول العربية أي تنوع في قاعدة السلع المتماثلة
- لم تحقق الدول العربية أي تحسن في التجارة
- تحولت الاتفاقية الى اتفاق تعاوني غير ملزم.

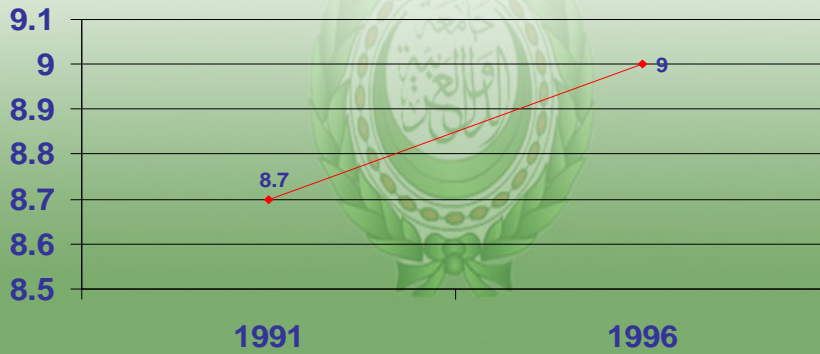
المخرجات

- دخول اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية حيز التنفيذ
- تقوم على تحرير كامل لبعض السلع من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الاثر المماثل (1982)
- دخول اتفاقية انتقال رؤوس الاموال بين الدول العربية (1982)

3



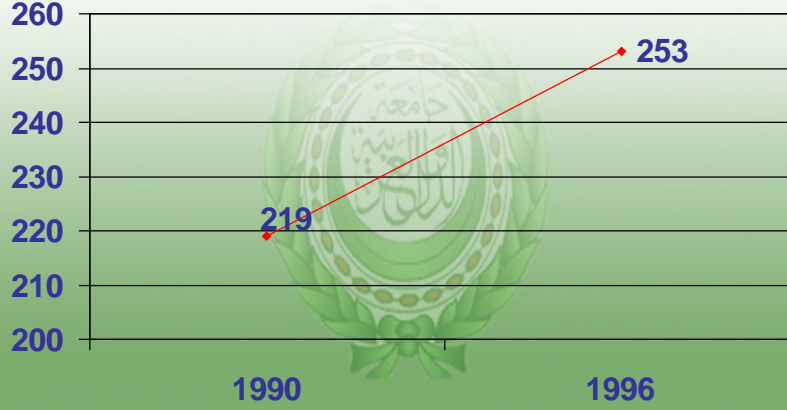
نسبة التجارة العربية البينية الى اجمالي التجارة العربية الاجمالية (1991-1996)



4



عدد السكان للسنوات 1990 و1996 مليون نسمة



نسبة النمو السكاني = 16%

5



المسار الزمني الثاني 1998 - 2007 - 2011

المرجعية

- مؤتمر القمة العربية في القاهرة (1996)

النتائج (2005 - 2013)

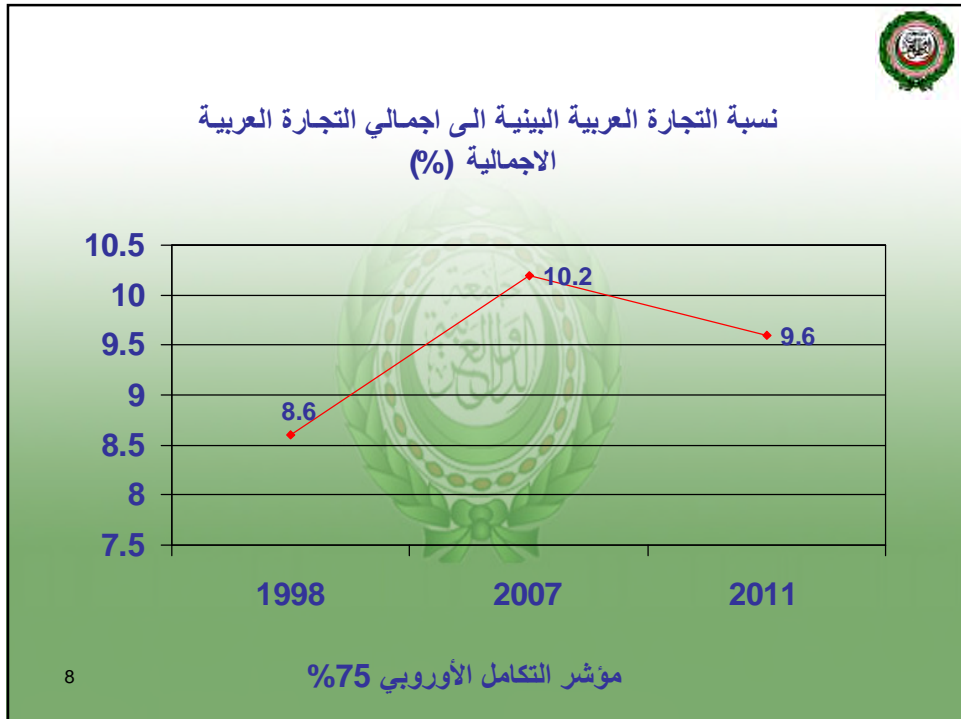
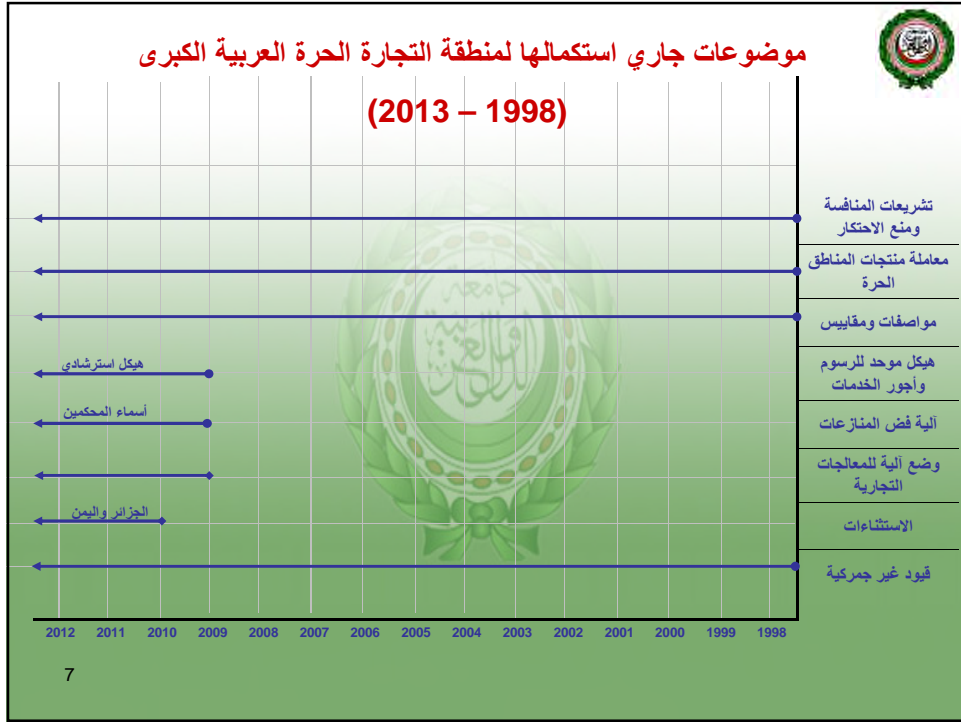
- عدم تحقيق الأثر الاستراتيجي للمنطقة وضعف خلق التجارة وتدفقاتها وتخصيص الموارد ناجم عن الأسباب التالية:
 - عدم موازنة المنافع والأعباء للدول العربية الأقل نمواً الأعضاء في المنطقة
 - عدم الالتزام نحو إيجاد قواعد المنشأ التفصيلية مما يؤدي إلى غياب التنسيق والتكامل الصناعي وبالتالي ضياع فرص تراكم الصناعات العربية وتكاملها.
 - وجود قيود غير جمركية (شبه مصرفية، مالية، احتكارية، كمية، سوقية، فنية) وتظهرها التقارير القطرية وتقارير القطاع الخاص.
 - عدم وضع المواصفات القياسية للسلع العربية بصفقتها النهائية وتطوير الأسلوب المتبع في الدول العربية لاعتماد شهادات المطابقة بالنسبة للصادرات والواردات العربية البيئية.
 - عدم الوصول إلى آلية معاملة منتجات المناطق الحرة وخصوصاً للسلع العربية المحققة لقواعد وأحكام المنشأ العربية لما لها من أهمية.
 - عدم إتمام وتوحيد النظم والتشريعات والسياسات التجارية المتطرفة بالمنافسة ومنع الاحتكار بسبب إجراءات احتكارية على شكل قيود غير جمركية.
 - عدم إتمام البت مكافحة الإغراق والدعم والتدابير الوقائية بسبب قيود جمركية كمية وسعرية.
 - عدم تحرير تجارة الخدمات ووضع جداول التزامات . 6

الغاية

- إيجاد منطقة للتجارة الحرة بين الدول العربية تهدف إلى :-
 - إعادة المسار الاقتصادي العربي نحو التكامل القائم على خطى منهجية وفق أحكام منظمة التجارة العالمية
 - أحداث التغييرات في هيكل الإنتاج
 - توجيه مؤسسات العمل العربي المشترك لخدمة التجارة الحرة وأهداف التكامل.
 - تقليل تأثير العمل الثنائي المشترك على مستوى اللجان العليا للعمل العربي المشترك
 - تحقيق الأهداف الاستراتيجية لخلق التجارة (Trade Creation).
 - تخفيض التبادل التجاري بين الدول العربية
 - تعزيز تأثير التخفيض الجمركي وتحسين التنافسية للسلع العربية
 - إيجاد تأثير للقطاع الخاص بإنشاء حقوق لصالح دوائر الأعمال التجارية والصناعية
 - تحقيق الأهداف الديناميكية التي تتمثل بزيادة معدلات الاستثمار وتحقيق النمو الاقتصادي

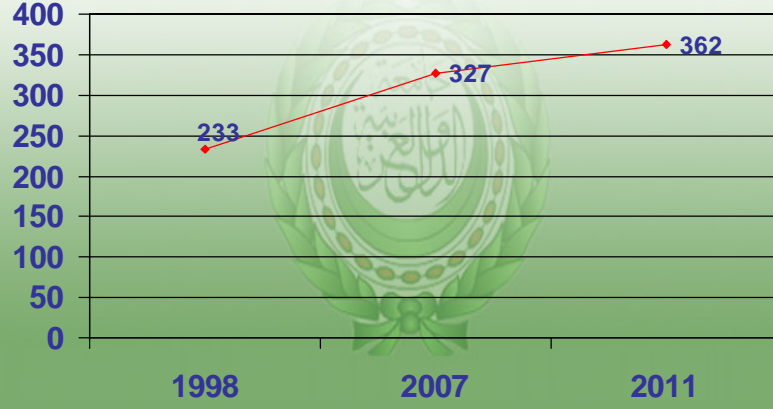
المخرجات

- دعوة المجلس الاقتصادي والاجتماعي الى الاسراع في اقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ومتابعة متطلبات انشاء المنطقة (1996)
- تشكيل لجنة وزارية سداسية مكلفة بدراسة البرنامج التنفيذي لاعلان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. (1997)
- اقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي البرنامج التنفيذي لاعلان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى الملحق باتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية واعلان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ودعوة اللجان الفنية للعمل (1998).
- بلوغ التعريف الجمركية الصفرية (2005)
- وضع قوائم سلعية ممنوع تبادلها. (2005)
- وضع آلية لتسوية المنازعات. (2005)
- وضع معاملة خاصة للدول العربية الأقل نمواً. (2005)
- تحديد نقاط الاتصال. (2005)
- إنجاز الأحكام العامة لقواعد المنشأ وبعض السلع المتفق على قواعدها. (2005)
- تطوير التعاون والتحديث الجمركي العربي (2005)





عدد السكان للسنوات 1998 - 2007 - 2011



نسبة النمو خلال الفترة 1998 - 2011 = 55%

9



ثانياً

التحليل الاستراتيجي الرباعي

لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

10



نقاط القوة

- وجود إرادة سياسية داعمة.
- وجود عدد كبير من الدول العربية اعضاء في المنطقة.
- كبير حجم السوق الاقليمية.
- وجود مصادر للطاقة والطاقة البديلة
- وجود قوى عاملة كبيرة.
- وجود فرص استثمار كبيرة
- تنوع الموارد الطبيعية.

نقاط الضعف

- الصعوبات في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي.
- ضعف بنية النقل.
- ضعف تحرير تجارة الخدمات.
- ضعف البنية التشريعية للاستثمار.
- ضعف هياكل الإنتاج والقاعدة الإنتاجية.
- وجود فجوة غذائية كبيرة.

الفرص

- استيراد الدول العربية ما نسبته 90 من حاجاتها
- يعزز من الاستثمار وتغذية الاسواق بالسلع العربية

التحديات

- الاتخراط السريع في الاتفاقيات التجارية مع الدول والأطراف الأخرى
- تعدد الاتفاقيات الإقليمية والدولية
- منح تنازلات وامتيازات عالية

11



المسار الزمني الثالث : مرحلة الاتحاد الجمركي العربي(2015- (2020

- تم إنشاء لجنة الاتحاد الجمركي العربي بموجب قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (1417/9 - د.ع. 68) بتاريخ 12/9/2001 وذلك بهدف الإعداد لإقامة اتحاد جمركي عربي، وقد أنشئت لجنتان فرعيتان، الأولى لوضع القانون الجمركي العربي الموحد، والثانية لوضع التعريفه الجمركية الموحدة. وقد تم عن طريقهما وضع الإطار العام للبرنامج التنفيذي للاتحاد الجمركي العربي الذي تم اعتماده في القمة العربية التاسعة عشرة بالرياض بموجب القرار رقم 392-دع(19)-29/3/2007.

12



- ومؤخرا تم وضع برنامج زمني لإقامة الاتحاد الجمركي العربي وتم اعتماده في القمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية بالكويت بموجب القرار رقم (7) بتاريخ 20/1/2009 الذي حدد عام 2015 لبدء تطبيق الاتحاد. بالإضافة إلى مناقشة تفاصيل الأبواب الخاصة بالإطار العام والإطار المؤسسي والأحكام العامة للاتحاد الجمركي العربي. أما برنامج العمل الصادر عن قمة الكويت فقد تضمن في مجال الاتحاد الجمركي العربي التحرك نحو إقامة الاتحاد الجمركي العربي خلال الفترة (2010-2015) بتنفيذ البرامج الخاصة بالإعداد والتحضير لإقامة الاتحاد الجمركي العربي والبرامج الأساسية لبناء الاتحاد الجمركي العربي وبرامج البناء المؤسسي وآليات عمله وبرامج داعمه لإقامة الاتحاد الجمركي.



المسار الزمني الرابع: السوق العربية المشتركة (2020):

-تمثل السوق العربية المشتركة المتوقعة مع مطلع عام 2020 شكل متقدم من أشكال التكامل الاقتصادي العربي الذي ستقوم على صياغة برامج التنفيذ الامانة العامة لجامعة الدول العربية ،وسيقوم على أساس حرية انتقال رؤوس الأموال والأيدي العاملة بين الدول العربية المشاركة في السوق، إضافة إلى حرية تبادل السلع والمنتجات التي حققتها مراحل التكامل المتمثلة بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والاتحاد الجمركي العربية.



ثالثاً متطلبات لتقوية الاندماج الاقليمي

15



- الالتزام الكامل للدول الأعضاء بقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي بما يضمن قدرة جميع الأطراف على الاستفادة من قيام هذه المنطقة. بالإضافة الى ما تضمنه اعلان المنطقة.
- ضرورة انجاز البناء للنظام التجاري الاقليمي على مستوى تحرير التجارة والخدمات والاستثمار لضمان تحقيق التكامل الاقتصادي العربي وبلوغ مرحلة الاتحاد الجمركي على اسس.
- أن تكون الاقتصاديات العربية أكثر انفتاحاً على بعضها البعض
- تحقيق مكاسب في الكفاءة بالإضافة إلى تقليص احتمالات تحويل التجارة،
- تغيير منهجية اتخاذ القرارات على مستوى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.
- اذا من الصعب أن يحقق اتفاق جماعي أهدافه بإنشاء منطقة تجارة حرة تزيد من مستوى الاعتماد بين الدول إذا بقيت إحصاءات التجارة البينية ضعيفة مقارنة بالتجارة الخارجية لها.
- اذا ضرورة إعادة تقييم درجة التكامل وسبل تحسينها من خلال التغلب على المعوقات.

16



- التحول في مرحلة صياغة القرارات من المستوى القطري إلى المستوى الإقليمي.
- تعزيز مفهوم الإقليمية الجديدة وضرورة التحول نحوها من خلال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على مستوى تحرير تجارة السلع والخدمات ليصاحب ذلك ظهور معالم السوق المشتركة بتحرير انتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية ليكون اتحاد جمركي مرحلة حقيقية لتلك السوق.

17



دور اتفاقية انتقال رؤوس الاموال العربية في الدول العربية في مشاريع التكامل الاقتصادي العربي

- وكخطوة هامة باعتبار القطاع الخاص هو الشريك الرئيسي للتنمية والمحرك والمؤشر لكفاءة اقتصاديات الدول عقد على هامش القمة الاقتصادية بالرياض يناير 2013 منتدى القطاع الخاص والذي تناول كيفية التعريف بالاتفاقية للقطاع الخاص واستغلاله في ترابط الشعوب العربية وذلك من خلال علاج القضايا الاقتصادية واجتماعية، وتم من خلاله رفع العديد من التوصيات التي تحقق ذلك منه على المستوي التشريعي بتعريف المستثمر العربي والمحدد مساهمته في رأس المال بنسبة 51% محد ادنى وتعديل الانظمة الوطنية الخاصة بدخول واقامة وتنقل ومغادرة المستثمر العرب واسرته وتم تقديم 23 مشروع عربي مشترك من قبله وكانت من اهم مخرجات القمة اعتماد الاتفاقية بصيغتها المعدلة..

18



أنظمة الدفاع التجاري ودورها في تحقيق مشاريع التكامل العربي

ولكن منطقة التجارة العربية الكبرى تواجه مشكلات وصعوبات أهمها سياسة الإغراق التي مارستها التكتلات الاقتصادية العملاقة ضد اقتصاديات الدول العربية وإن الآثار السلبية المترتبة عن سياسة الإغراق وما لها من تأثيرات كبيرة على الاقتصاديات العربية المختلفة كانت سبباً لدراسة هذه السياسة والمتضمنة: تعريف الإغراق وطرق احتسابه ومخاطره وإجراءات مكافحته وعلاقته بقواعد المنافسة، والتحايل على دفع الرسوم الإغراقية، والخيارات المفتوحة أمام معالجة قضايا الإغراق في الدول العربية، ومن ثم اقتراح بعض الحلول لهذه المشكلة.

حيث إنه في ضوء التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الكبيرة والمتسارعة على الساحة الدولية بدأ الواقع العربي ضعيفاً هزلياً متأثراً بالتكتلات الناشئة دون أن يكون شريكاً أو مؤثراً فيها.

19



ومن الخطوات المتخذة من الامانة العامة لجامعة الدول العربية مشروع لجنة المعالجات التجارية لجامعة الدول العربية والتي تتكون من خبراء الدول العربية في مجال الاغراق والدعم والتدابير الوقائية ، ومن مهامها

- دراسة مدى ملائمة التشريعات والقوانين واللوائح والسياسات المتعلقة بتدابير المعالجات التجارية.
- دراسة الاخطارات الواردة للامانة العامة من الدول العربية والعمل على تنظيم وتيسير المشاورات بين الدول الاعضاء.
- وضع وتفعيل أسس للتعاون بين الدول العربية لرفع مستوى الكفاءات وتبادل الخبرات والتجارب في ميدان المعالجات التجارية.
- والطلب من الدول العربية تسمية سلطات التحقيق لديها وتوفير بيانات الاتصال الخاصة بها من اجل تفعيل نقاط اتصال خاصة بالمعالجات التجارية لمكافحة الاغراق والدعم والتدابير الوقائية

20



أنظمة الدفاع التجاري الأخرى

- الي جانب ما تم ذكره يجب العمل على قوانين المنافسة ومنع الاحتكارات ومدى ترابطها بالممارسات التجارية الضارة.

-العش التجاري والتقليد وحماية حقوق الملكية الفكرية.

- دور المنافذ الجمركية

21



الخاتمة

هل زيادة حصة التجارة العربية البينية في اطر التعاون السابق ذكرها سيؤثر على حصص التكتلات الدولية الأخرى مما قد يؤدي الى زيادة التنافسية وما ينتج عنها من ممارسات تجارية قد تضر وتهدد مشاريع وصناعات عربية ناشئة؟ وما هي سبل التغلب على هذا الطرح؟

22



شكرا لاستماعكم